دور نظام المعلومات المحاسبي في تفعيل عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق معايير المحاسبة الدولية

حكيمة مناعي

جامعة الحاج لخضر باتنة

ملخص: تتوقف جودة عملية اتخاذ القرارات على سلامة آلية تلك العملية وتكامل عناصرها، ويلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما في تزويدها بمدخلات دقيقة وذات مصداقية، أنتجت واعدت وفقا للقانون المحاسبي السائد ، كما في الجزائر يعتبر النظام المحاسبي والمالي إلزامي والذي بدوره يتبنى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract: Le processus de prise de décision dépend de la qualité et de mécanisme de ce processus lui même et la meilleur intégration de ses éléments,

le système d'information comptable joue un rôle important dans la production des états financières qui contient des informations fiables, précises et crédibles, et qui présentent l input de processus de prise de décision.

En Algérie le système d'information comptable et financière est une obligation et qui adopte à son tour l'application des normes comptables internationales

مقدمـــــة:

إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية هو مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، وذلك باعتباره مصدرًا رئيسيًا وهامًا للمعلومات المحاسبية التي تساعد مختلف مستخدميها على اتخاذ القرارات المختلفة. ومن أجل ذلك، يجب أن تتمتع هذه المعلومات بخصائص معينة، لكي تكون مفيدة لمتخذ القرار.

وطبقا لمعايير المحاسبة الدولية، والتي أصبحت واجبة التطبيق في كافة أنحاء العالم، فقد تم تحديد المعلومات التي يجب تضمينها في القوائم المالية للمؤسسة، وكذا الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها هذه المعلومات. وبهذه الكيفية سيتم تصميم نظام معلوماتي متكامل لأي مؤسسة،

لتقرير ما هي المعلومات المطلوبة، وكيف يكون الطلب المستمر على المعلومات، وما هي الدقة التي تتطلبها، وكيف يتم توليد المعلومات وتحويلها.

من هذا المنطلق، سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية؟

- هل الاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية سيجعل القوائم المالية أكثر كفاءة وفاعلية في تحقيق الأهداف المرجوة منها؟

- هل توجد علاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين كفاءة وفاعلية القوائم المالية في التأثير على متخذ القرار؟

ولتسهيل الإجابة عن الأسئلة السابقة، سنحاول في هذه الورقة التطرق إلى العناصر التالية:

-**المحور الأول**: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية؛

-**المحور الثاني**: المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية؛

-**المحور الثالث**: القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وفاعليتها في عملية اتخاذ القرارات؛

-**المحور الرابع**: دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لتحسين جودة اتخاذ القرارات.

*المحور الأول: الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية

إن تحرير التجارة الدولية وعولمة الأسواق المالية وانتشار أنشطة الشركات في مختلف الدول، أدى إلى طرح مشكلة التباين في المعايير والممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى. ومع ذلك لا تعيش أي دولة بمعزل عن عالم اليوم، عالم التكنولوجيا وثورة المعلومات، وهذا ما استدعى بذل جهودٍ لتقليص هذا التباين. وقد تجلت هذه الجهود في تأسيس منظمات مهنية إقليمية ودولية من أهمها؛ لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، حيث اتخذت شعار التوحيد المحاسبي الدولي، كأحد

مهامها الأساسية، وتمكنت من إصدار العديد من المعايير والنشرات التفسيرية والأعمال التنظيمية التي ساهمت في إرساء نظام محاسبي دولي موحّد، تميزت معلوماته المحاسبية بالحجم الكافي المدروس، وبالنوعية العالية لضمان أكثر مصداقية وملائمة للمعلومات المنشورة في القوائم المالية الختامية.

1. ماهية المعايير المحاسبية:

سنتناول في هذا الإطار، بعض العموميات الخاصة بالمعايير المحاسبية، من حيث مفهومها، أهميتها، وكذا الأسباب الداعية إلى توحيدها دوليًا.

1-1 مفهوم المعايير المحاسبية:

المعيار المحاسبي هو "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسب".[1]

و يرى "Littleton" بأن المعيار المحاسبي هو "أساس متفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم ويستخدم كأداة للمقارنة".[2]

انطلاقا مما سبق، يمكن القول بأن المعيار المحاسبي هو "نمط أو نموذج أو مؤشر، تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي في المحاسبة".

1-2 أهمية المعايير المحاسبية :

تأتي أهمية المعايير المحاسبية عموما من خلال: [3]

أ- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛

ب- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛

ج- تحديد الطرق الملائمة للقياس؛

د- تمكين المستخدمين من اتخاذ القرار المناسب عند اعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم.

ولاشك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو تؤدي إلى استخدام المؤسسة طرق متباينة وغير موحدة، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية

متباينة، قد يصعب من فهمها والاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين، كما يؤدي غياب المعيار إلى اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة ومن ثم يصعب تحقيق قابلية المقارنة.

1-3 أسباب نشوء المعايير المحاسبية الدولية:

إن المعاملات بالعملة الأجنبية وآثار معدلات التضخم المختلفة، بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود قوائم مالية موحدة، هذه العوامل أدت إلى ضرورة تدويل المعايير المحاسبية، من أجل التضييق من الاختلافات الدولية على مستوى المعايير المحاسبية، والعمل على استعمال لغة محاسبية واحدة، قابلة للفهم السهل والمقارنة، لأن المعالجة المحاسبية المختلفة لنفس نوع العمليات والأحداث، تجعل من الصعوبة القيام بتحليل ومقارنة القوائم المالية. هذه الخاصية (خاصية المقارنة) تعتبر أمرًا هامًا في عالم التجارة والاستثمار المالي، لأن عملية وضع المعايير المحاسبية، تعني ضرورة تطبيق نفس المعايير المحاسبية عالمية النطاق، وتتضمن تلك العملية إتاحة القابلية للمقارنة بالكامل، حتى تصبح مؤشرات قوائم الدخل (جدول حسابات النتائج) والمركز المالي(الميزانية)، أكثر تجانسا بين الشركات متعددة الجنسيات.[4]

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB :

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1973 إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في(استراليا , كندا ، فرنسا , ألمانيا , اليابان , مكسيكو , هولندة , المملكة المتحدة , ايرلندا , الولايات المتحدة)، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية و أن تدعم قبولها و التقيد بها وتعزيز العلاقة بينها و بين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) و اعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية و الأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية. [5]

و قد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها و التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوربا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1982إلى

انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوة في الاتحاد الدولي للمحاسبين ((و الذي كان يضم مائتي هيئة مهنية حول العالم)) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا.

وفي عام 2000 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير و النظام الأساسي لها و تم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي اعتبر بدءا من نيسان 2001 هو المسئول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير المحاسبية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية

كما قام المجلس عام 2002 بإعادة تسمية ((لجنة التفسيرات القائمة (SIC) ((و تبديل هذه التسمية إلى ((لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) ((تهدف إلى تفسير و توضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات و توجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة و حول معايير التقارير المالية الدولية[6] .

3. خصائص المعايير المحاسبية الدولية:

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص، أهمها:[7]

قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون إهمال (IASC) وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛

ه- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية حيال المواضع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة؛

مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز معايير (IASC) ليس ما تسمح به، لكن ما تمنعه؛

و- غير إجبارية لأنها ليس لها صفة القانون أو التنظيم.

***المحور الثاني: المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**

تمثل المعلومات المحاسبية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها، وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية اتخاذ القرارات,إذ إن جودة أي قرار يتم اتخاذ يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية من معالجة الأحداث المالية داخل المنشاة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

مفهوم المعلومات المحـــاسبية:

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرار.

***العـــلاقة بين البيـــانات والمعـــلومات والمعرفة:**

لدراسة ماهية المعلومات المحاسبية ودورها في زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرار ، يتوجب التطرق إلى لذلك من خلال التمييز بين مفاهيم كل من البيانات والمعلومات والمعرفة ، لما لذلك من أهمية في تحديد مدخلات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية:

أ. البـــيانات:

البيانات هي المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات. وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وتعبر عن أحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية . وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام أو حقائق، أوزان، أو أشكال مجتمعة بعضها أو كلها. [8]

ب. المعـــــلومات:

يقصد بالمعلومات البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات. [9]

و تمثل المعلومات مخرجات النظام وتجهيز البيانات ، وتتميز بمقدارها على أحداث تغيير في سلوك مستخدميها ، فهي تتميز عن البيانات بأنها تحمل في طياتها التأثير المفاجئ للمستقبل ، فإذا لم يكن لها استجابة تظهر للمعرفة المستقبلية بهاء أو عدم ارتباطها بالموضوع أو عدم إمكانية عرضها بالصورة المقدمة بهاء فأنها تعتبر مجرد بيانات وليس معلومات ، وبتالي فأنة يطلق على البيانات

معلومات عندما يتم استخدامها كمدخلات للحصول فيها على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرار.[10]

ج. المعـــــــرفة:

تعرف المعرفة بأنها تمثل الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين، بحيث تزيد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة.11

ومنها نجد أن العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة هي علاقة تكاملية التتابع المترابط التنسيق، المتجدد الرصيد المعرفي لمتخذي القرارات، فذ بمجرد الحصول على البيانات وتجميعها يتم معالجتها لحصول على المعلومة المحاسبية التي تزيد من رصيد المعرفة لمستخدميها لاتخاذ القرارات[12].

1. الخصـــائص النوعية للمعلومات المحـــاسبية:

تتمثل أهداف التقارير المالية في توفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك التقارير سواء كان ذلك داخل المؤسسة أو خارجها، ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها فلا بد من توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فان الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها و الإفصاح عنها في التقارير المالية .

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكما صنفها مجلس معايير المحاسبة الدولية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وهي تتمثل في أربع خصائص نوعية أساسية، هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.

2-1 القابلية للفهم:

يجب تقديم المعلومات، بحيث يستطيع الأفراد ذوو المعرفة المعقولة بأنشطة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات، وفهمها والقدرة على استخدامها، ومع ذلك يجب عدم حجب المعلومات المعقدة لمجرد أنها معقدة جدا، بحيث يمكن

لبعض المستخدمين ألا يفهمها؛[13]

2-2 الملائمة:

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييمهم الماضي، وتتأثر الملائمة كذلك بالأهمية النسبية (المادية)؛ [14]

2-3 الموثوقية:

تكون المعلومات موثوقة، إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وعندما يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها لتظهر بصدق ما يراد لها أن تُظهره، وبالتالي تجب معالجة الأحداث وعرضها تماشيا مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية وليس فقط شكلها القانوني،15 وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعرض المعلومات بشكل كامل من ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها؛ [16]

2-4 القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن وإجراء المقارنات مع أداء المؤسسات الأخرى. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات.[17]

*وقد اعترف إطار العمل كذلك، بأن كلاً من الوقتية والموازنة بين التكاليف والمنافع، هما قيدان على تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة.

2. العـــوامل المـــؤثرة في جودة المعـــلومات المحاسبية:

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل شاها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابل للتأثير, ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للقوائم المالية فيما يلي:

3-1 العـــوامل البيـــئية (بيئة المحـــاسبة):

إن للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة تأثير على جودة المعلومات التي يجب تقديمها ومقدارها وأثرها على المؤسسة ومقدار الاستفادة منها, حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، و قد اثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى القوائم المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى أخر.

وحيث أن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي[18].

3-2 العـــوامل المتعـــلقة بالمعـــلومات:

تتأثر جودة القوائم المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم علي منفعتها في اتخاذ القرار. ولقد حدد مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التميز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في القوائم المالية.

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة عرض المعلومات. وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في [19]:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول علي المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات الملبية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب؛
- أعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

3. أهمية تكنولوجية المعلومات المحاسبية:

أدت التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة في كافة نواحي النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى كبر حجم المشروعات إلى حاجة لمزيد من البيانات الدقيقة والتحليلات السريعة. كما أدت التطورات التكنولوجية في مجال العلوم التطبيقية إلى ظهور وسائل مستخدمة في إنتاج البيانات آلياً، بدأت بالآلات الحاسبة اليدوية وانتهت بالحاسبات الآلية المعروفة بأسم الكمبيوتر أو العقل الالكتروني كما يسميه البعض .[20]

كما أدى استخدام نظم معالجة البيانات الكترونيا إلى تغير ملموس في وظيفة المحاسبة، حيث أدت إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه المحاسب يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات والأحداث الاقتصادية، ليتم الآن انجاز هذه العمليات بواسطة الكمبيوتر، مما أدى إلى توفير التكلفة والوقت الذي يمكن استثماره استثمارا جيدا بواسطة المحاسب

بالاشتراك في تحليل المعلومات لاتخاذ القرارات. وقد ساهم انتشار استخدام الكمبيوتر في حفظ السجلات المحاسبية، وتطوير مختلف أنواع المحاسبة عن النشاط للمؤسسة الاقتصادية.

ويمكن تعريف تكنولوجية المعلومات بصفة عامة على أنها؛ مجموعة من الخصائص تتمثل في تعميق الاستخدام الواسع للوسائل الآلية لمعالجة وتخزين الكم الهائل للبيانات والمعلومات والاسترجاع والحصول على المخرجات الرقمية الوصفية، فضلا عن تأثيرها البالغ في تقليل وقت الحصول عليها وانخفاض التكلفة. [21]

ويمكن عرض مزايا ظهور استخدام تكنولوجية المعلومات لأنشطة وعمليات للمؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

أ- كفاءة عالية في تخزين المعلومات: ويظهر ذلك من خلال الكم الهائل من المعلومات التي يمكن تخزينها بوسائل متعددة بأقل تكلفة وفي وقت محدود؛

ب- كفاءة العمليات: إذ يتيح استخدام تكنولوجية المعلومات للمعالجة السريعة التي يمكن قياسها بعدد من الأنواع المختلفة التي يمكن القيام بها من خلال وحدة من الزمن؛

ج- كفاءة عمليات النقل: ويمكن قياسها من خلال كمية المعلومات التي يمكن إرسالها في وقت محدد بمقدار المسافة التي سوف يتم إرسال المعلومات خلالها؛

د- تحقيق أكبر قدر من الموثوقية: وينعكس ذلك في تلافي الأخطاء في المعلومات التي يتم تخزينها ومعالجتها ونقلها؛

ه- التكلفة المنخفضة : يؤدي استخدام تكنولوجية المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى المزايا السابقة الذكر دور متميز لتكلفة منخفضة.

***المحور الثالث: القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وفاعليتها في عملية اتخاذ القرارات**

تعتبر المحاسبة وسيلة إيصال المعلومات إلى مستخدميها من خلال القوائم المالية, التي تمثل أداة هدفها عرض معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدة الاقتصادية بالكيفية التي تساعد مستخدميها في الحكم على كفائه الإدارة واتخاذ القرارات .

ولذلك سيتم التطرق في هذا المحور إلى مفهوم القوائم المالية، أهدافها، وأنواع القوائم التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية.

1. مفـــهوم القوائم المـــالية:

تهدف المحاسبة المالية في نهاية فترة زمنية معينة إلى تقديم مجموعة متكاملة من القوائم المالية الختامية التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض، و السياسات، المبادئ المحاسبية.

حيث تضم القوائم المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دورياً (أو تقديمها طوعاً) ، والتي توفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازم لتحقيق أهداف المحاسبة المالية. هذه القوائم المالية الأساسية حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في المعيار المحاسبي الدولي الأول، بحيث يتعين أو يتوجب على كل الوحدات المحاسبية أن تقوم بصورة دورية بإعداد وعرض أربع قوائم مالية أساسية وهي: [22]

- قائمة المركز المالي أو الميزانية؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية؛
- قائمة التدفق النقدي.

2. مستخدمو القوائم المـــالية:

المحاسبة ومن خلالها القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية لتبليغ المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين، الداخليين و الخارجيين، و هم:

- المسيرين؛
- الهيئات الإدارية و الرقابية.؛
- مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة؛

- موردو الأموال (المالكون والمساهمون، المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والبنوك) الذين يهمهم معرفة المخاطر و العوائد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات؛
- الإدارة والهيئات الأخرى المخول لها عملية التنظيم والرقابة (مصالح الضرائب، الإحصاء الوطني والمنظمات التي لها سلطة التخطيط والتنظيم والرقابة)؛
- الأطراف الأخرى المشاركة للوحدة مثل التأمينات، الأجراء، الموردون الذين يهمهم معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعده، والزبائن الذين يهمهم استمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادهم عليها في المدى الطويل؛
- الأطراف الأخرى ذات المنفعة بما فيها الجمهور الذي يتأثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزود بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وفرص ازدهارها.

3. طبيعة وأهداف القوائم المالية:

القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية. وحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية فان الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للوحدة في تاريخ غلق الحسابات و ذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من خلال جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية [23].

فالقوائم المالية تسمح بضمان شفافية الوحدة من خلال تقديم معلومة كاملة تلبى الاحتياجات فيما يخص أخذ القرار، و تحضر هذه القوائم خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بانجاز المقارنات و تثمين تطور الوحدة.

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في:

- توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم و أخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية؛

- إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد الوحدة على إخلاء مسؤوليتها؛
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لخدمة المجالات الآتية : تقييم الأداء، و تقييم المركز المالي، تقييم التمويل والاستثمار، و أخيرا تقييم مدى التقيد بالحدود و القوانين و اللوائح المنظمة .

أما الوثائق المحاسبية و المالية التي تكون القوائم المالية فهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، جدول تدفقات الخزينة و أخيرا الملحق.

4. الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي مؤسسة وأساس نجاحها، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات المؤسسات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه المؤسسات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين. [24]

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية .

5. فـــاعلية القوائم المـــالية كموصل جيد للمعلومات :

نظراً لقصور القوائم المالية في توصيل كامل المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات مستخدميها والوفاء بتلبية رغباتهم فإنه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فعالية التقارير المالية في توفير المعلومات المالية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات وتوصيلها ومن أهم هذه المؤشرات :[25]

- مدى شمولية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛

- مدى الاعتماد على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات ، وأهمية محتوياتها لعملية اتخاذ القرار؛
- مدى الفهم للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية اتخاذ القرار؛
- تحديد ووضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لقرائها وفهمهم للغاية التي كتبت لها.

*** المحور الرابع: دور نظام المعلومات المحاسبي في تعزيز الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لتحسين جودة اتخاذ القرارات**

يمثل توفير المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية، ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات وتوجيه سلوكهم لاتخاذ القرار المناسب.

ماهية نظـــام المعلـــومات المحـــاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات الإدارية. وينحصر الفرق بينهما في كون أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافه البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة.

وأن نظام المعلومات المحاسبي كأجزاء من نظم المعلومات الرئيسي في المؤسسة، يجب أن يؤدي واجبه في عمليه دعم المعلومات المحاسبية التي تشكل المخرجات النهائية له في شكل تقارير مالية تفيد في عملية التقييم واتخاذ القرارات.

1-1 تعريف نظـــام المعلـــومات المحـــاسبي:

وقد تعددت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتعريفات نظام المعلومات المحاسبي التي تحمل في طياتها العديد من وجهات النظر وفيما يلي سيتم تقديم عرض لأهم هذه التعاريف:

*عرف نظام المحاسبة بأنه أحد مكونات أي تنظيم إداري يختص بتجميع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية، والدائنين، والمستثمرين، وإدارة المؤسسة.[26]

*وعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه نظام فرعي للمعلومات داخل المؤسسة، يقوم بتشغيل العمليات المالية الأساسية لإنتاج معلومات مالية تتعلق بنتائج الأداء.[27]

*ويعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه جزء من نظم المعلومات الرئيسية في المؤسسة، يتكون من مجموعة من العناصر والمعدات والأدوات التي تتفاعل مع بعضها داخل إطار معين، وذلك طبقاً لمجموعة من البيانات والإجراءات والقواعد من أجل معالجة البيانات المالية معبراً عنها بأحداث اقتصادية يهدف إعدادها وعرضها في شكل تقارير مالية تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين .

2-1 وظـــائف نظـــام المعلـــومات المحـــاسبي وأهدافه:

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة، تتلخص هذه الوظائف في الأربع الوظائف الرئيسية التالية :[28]

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنظمة وعمليات المنشأة بكفاءة و فعالية؛
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص ...الخ؛
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات؛
- تأمين الرقابة الكافية التي تضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة.

وكما هو معروف عن نظام المعلومات المحاسبي أنة يهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية للازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين ، فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في المستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها،ومن أهم أهداف النظام ألمعلوماتي المحاسبي ما يلي:

- تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج عنها؛
- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم علمية اتخاذ القرار؛
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء؛
- تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات.

1. مقومات نظام المعلومات المحاسبي:

مما سبق، يمكننا أن نستخلص الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوافر في النظام الجيد. ولا شك أن هذه الخصائص يجب أن ترتبط بمقدرة النظام على تحقيق أهدافه التي يتم تصميمه من اجلها، وباختصار فإن مقومات النظام الجيد تتلخص في: [29]

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تتلاءم مع الهدف العام للمؤسسة؛

- أن يكون النظام ملائماً، ويتسم بالمرونة الكافية لتمكينه من التأقلم مع المتغيرات التي في تحيط بالنظام؛
- أن يكون النظام مستقلا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين القيم المتغيرة؛
- أن يكون للنظام علاقات كافية مترابطة الأركان الأساسية والبيئة التي تحيط به التي يمكن التأقلم والتلاؤم معها في الوقت المناسب للوصول إلى حالة الاستقرار المنشودة والمرغوبة.

كما توجد مجموعة من الشروط والخصائص التي يجب توافرها في نظام المعلومات حتى يتصف بالفعالية ومن أهمها ما يلي:[30]

- أن يرتبط النظام بالهيكل التنظيمي للمنشأة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتأدية الوظائف الإدارية من تخطيطا ورقابة؛
- أن يكون مصدرا لتزويد الإدارة العليا بالمعلومات الوافية عن نتائج تنفيذ الخطط؛
- أن يعمل على تحقيق التوازن بين درجة الدقة، والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المالية، وبين تكلفة النظام، بما يحافظ على اقتصاديات التشغيل؛
- أن يقوم بتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب؛
- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبية قنوات للاتصال تتدفق خلالها المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة.

دور نظام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات:

إن نظام المعلومات المحاسبي, كجزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة، يجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية, و في هذا المجال فإن عمله يتركز على الحصول على البيانات و تشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة ونافعة للاستخدام في عمليات اتخاذ القرارات، و بناءا عليه فان المنتج النهائي (المخرجات) لنظام المعلومات المحاسبي (القوائم المالية) تعتبر أداة لترشيد القرار الإداري والاقتصادي.

وقد أشار في هذا الصدد (عبد الحي مرعي)[31] إلى أن تأثير المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية ينقسم إلى درجتين، الأولى تقوم على أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد متخذ القرار بقدر كبير من المعلومات المفيدة حول موضوع القرار الذي سوف يقوم باتخاذه، أما الثانية فتعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة. ومن هنا يمكن القول بان الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات ينبع من صلاحية ومنفعة وفائدة هذه المعلومات, ودرجة الصلاحية هنا تعتمد على عوامل كثيرة، منها الهدف من استخدام المعلومات، والطرف الموجهة إليه المعلومات وإلى أي حد تشبع هذه المعلومات احتياجاته المعلوماتية، وما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات، وتوقيت إصدار المعلومات.

الخاتمـــــة

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرار.

إن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر جزء من نظام اشمل وهو نظام المعلومات الإدارية، فهو يشبه بالقلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية .بما يمكنهم من اتخاذ القرارات وفقاً لأسس اقتصادية سليمة ، كما يضخ المعلومات للأطراف الخارجية من خلال القوائم المالية التي تعد من المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية. ولتوطيد العلاقة بين منتجي المعلومات ومستخدميها يتطلب من المحاسبين والمراجعين

سواء في مجال البحث العلمي أو مجال الممارسة العملية – ضرورة السعي المستمر والجاد لتوفير المعلومات المالية الأكثر دقة وحداثة وملائمة لتقديمها في الوقت المناسب للمستخدمين لمساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات خاصة في ظل التغيرات المحاسبية الأخيرة والتي تتطلب إعداد المعلومة المحاسبية والمالية على أسس ومعايير دولية لقيت قبولا واسعا في مختلف أنحاء العالم بما يضفي عليها مزيدا من الدقة والصدق والموثوقية التي يحتاجها متخذي القرارات وخاصة الاستثمارية منها.

ومن جهة أخرى، فإن استخدام التكنولوجية الحديثة (الحاسوب) في الوقت الحاضر يعد من العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية من خلال إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات، كما أن الانتشار الواسع والسريع للانترنت يعد من العوامل المهمة المؤثرة على كمية ونوع المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستخدمون في أتخاذ القرارات. و ذلك يعني توفر نظام معلوماتي محاسبي يوفر معلومات أكثر مصداقية متاحة لعدد كبير من الناس في العالم وفي الوقت المناسب.

الهوامش:

1 . توفيق محمد شريف: رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطور بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، العدد 05، الرياض، سبتمبر 1987، ص 174-175.

2 .يوسف جربوع، سالم عبد الله حلس: المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 34.

3 . أمين السيد أحمد لطفي: المحاسبة الدولية - الشركات متعددة الجنسيات-، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004. ، ص 371 .

4 . شنوف شعيب: التغيرات المحاسبية، بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي الجديد للمؤسسات، الملتقى الوطني: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، عنابة، 21، 22 نوفمبر 2007، ص 27.

5 . Odile Dandon, Laurent Didelot, Maîtriser Les IFRS, Groupe Revue Fiduciaire, 2éme Édition, Paris 2006, P 16.

6 . Pascal Barneto : Normes IFRS –Application aux états financiers-, 2éme édition, Dunod, Paris, 2006, P 25.

7 . مدني بلغيث: أهمية الإصلاح المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر 2004، ص 134-135.

8 اسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2007-ص 16

9 ياسر صادق مطيع وآخرون،مرجع سبق ذكره –ص16

10عبد المالك إسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، ط4، دار الفكر المعاصر صنعاء 2004.ص 40

11 أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003 ص 8

12 سليم إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية ط1 ، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياض 1998. ص39

13. Robert Obert: Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod 2002, , P54.

14 . ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال: نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006 ، ص 138-139.

15.55. Robert Obert, Op. cit, P26, P

16 . حسين القاضي، مأمون حمدان: المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2000. ، ص 170.

17 . يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، مرجع سبق ذكره، ص 80.

18 أمين السيد لطفي، مرجع سبق ذكره ، ص15.

19 أسماء سلمان زيدان الجبورى : مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد2002 ، ص88

20 السيد عبد المقصود دبيان ومحمد الفيومي محمد: في نظم المعلومات المحاسبية، مؤسسة لبنان الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية 1993-ص 5

21 عبد الناصر حمدان .وعبد الرزاق قاسم الشحاذ: تكنولوجية المعلومات وأثرها على العملية المحاسبية، مجلة الرابطة، المجلد الخامس للعدد الأول، الأردن 2005 ص 147

22 يحيى محمد أبو طالب: نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، مصر 2005، ص 165.166.

23 Obert Ropert: Pratique des normes IAS/IFRS ; Edition dunod paris 2004; P.54.

24 لطيف زيود واخرين: ور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار ،1مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية تشرين(1) 2007 المجلد (29) ص17.

25 أحمد عبد الله المهندي: أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، عمان، الأردن 2004، ص32

26 ستيفن موسكوف مارك سيمكن: نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات ترجمة كمال لدين سعيد وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياض.2002 ص 25

27 إبراهيم سلام حجاري: نظم المعلومات الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.1987-ص 52

28 ستيفن موسكوف مارك سيمكن، ، مرجع سبق ذكره ، ص 25

29 عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1993 –ص48

30 أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره .ص: 20-21

31 عبد الحي مرعي، مرجع سبق ذكره .ص49